المبادرة السورية لحرية القائد عبدالله اوجلان
ÎNÎSIYATÎFA AZADIYA RÊBER ABDULLAH OCALAN A SÛRYÊ
INITIATIVE "FREEDOM FOR ABDULLAH OCALAN" IN SYRIA
2019.10.09

- الكونفدرالية الديمقراطية -

- المقدمة:

تعبّر الحداثة الديمقراطية عن الذهنية ،و البنية اللتين تمكّنان من جعل حياة المجتمعات أكثر حرية ومساواة وديمقراطية ،وذلك لأن المجتمعات تُعاش ولا تُخلق ،ولاشك من وجود فرق بين حياة وأخرى ،فمثلما هناك حياة أكثر حرية ومساواة وديمقراطية ، تقابلها حيوات تئنّ وتتألم تحت وطأة العبودية ، واللامساواة ، والديكتاتورية التي لا تُطاق ، وقد تكون تلك الحيوات هي الأكثر ، ولذلك لا بد من إنجاز ثورة تكون بمثابة خيار وحيد للتغيير الشرعي ضمن الحداثة الديمقراطية ، وإنجازها يكون قيّماً كإزاحة صخرة كبيرة من وسط الطريق، لأنها ستقضي على التفكير بالخلاص الإلهي والتصوف القدري الذي تفوح منه رائحة العبودية ، وستعزز الحداثة الديمقراطية وترسخها على هدى العبر التي تُستخلص من كفاحات الحرية، والمساواة ، والديمقراطية المعاشة في القرون الأربعة الأخيرة .

ولهذا لابد من التنور والتعمّق في بُعد المجتمع الكونفدرالي الديمقراطي، حيث يشكل إلى جانب المجتمع الأخلاقي والسياسي (المجتمع الديمقراطي)، والمجتمع الأيكولوجي الصناعي ثالوث أبعاد الحداثة الديمقراطية.

- ما المقصود بالكونفدرالية الديمقراطية؟

يعد النظام الكونفدرالي في الحداثة الديمقراطية، نظير الدولة القومية والتي تعد الصياغة الرسمية للحداثة الرسمية، حيث يمكن تسمية الكونفدرالية الديمقراطية شكل الإدارة السياسية التي ليست بدولة، وذلك لأن الدولة تحكم وتعتمد في ذلك على السلطة، ويكون التعيين والضرورة الحتمية أساسا فيها، بينما الديمقراطية تقوم

بالإدارة، وتعتمد في ذلك على الرضا الجمعي، ويكون الانتخاب والطواعية أساسا فيها.

فالكونفدرالية الديمقراطية ليست شكلاً إداريا يخص يومنا هذا ، بل هي نظام يحتل مكانة في ثقل التاريخ الذي هو كونفدرالي أساسا ، لا دولتي مركزي ، بينما بات شكل الدولة معروفاً، لأنه أصبح رسمياً ، والحياة الاجتماعية أقرب إلى الكونفدرالية منها إلى الدولة ، أما تهافت وإقبال الدولة على المركزية ، فمرده هو اتخاذها من مصالح احتكارات السلطة التي ترتكز إليها أساساً ، لصون وحماية تلك المصالح التي لا يمكن ضمانها إلا بمركزية مشددة ، بينما تتجنب الكونفدرالية الديمقراطية تلك النزعة المركزية ، لأنها تتخذ المجتمع ، وليس الاحتكار أساساً.

فالمجتمعات كونفدرالية أساساً في التاريخ ، وإدارات جميع العشائر والقبائل والأقوام، تسمح دائماً بالكونفدرالية المتميزة بالعلاقات الطيبة واللينة، وذلك لأن استقلاليتاها الذاتية سوف تتضرر في حال العكس، حيث ستتبعثر صفوفها ، وينهار كيانها ، وحتى الإمبراطوريات تستند في بُناها الداخلية إلى عدد غير محدود من الإدارات المختلفة ، حيث تتحد شتى أنواع الإدارات العشائرية ،والقبلية ، والقومية ، والسلطات الدينية ، والمَلَكيات ، والجمهوريات ، والديمقراطيات تحت مظلة إمبراطورية واحدة ، فالإمبراطوريات التي يعتقد أنها مركزية أكثر من غيرها ، تُعتبر ضرباً ونوعاً من ضروب وأنواع الكونفدرالية ، أما نموذج الحكم المركزي ، فهو نموذج إداري يحتاجه الاحتكار لا المجتمع .

- <u>الحداثة الرأسمالية والحداثة الديمقراطية</u>:

يدل مسار الحداثة الرأسمالية على الفترة التي بلغت الدولة فيها أقصى درجات المركزية ، فبالاستيلاء على مراكز القوة السياسية ، والعسكرية في المجتمع من قبل أقسى أشكال الاحتكار المسماة بالسلطة ، وبترك المجتمع خائر القوى إلى أبعد حد، وبلا إدارة أو توجيه سياسياً وعسكرياً، باتت الدول القومية المُطوَّرة على التوالي أشكال حكم جرّدت المجتمع من القوة والسلاح إلى أقصى درجة عسكرياً ،وسياسياً ،وما الظاهرة المسماة بنظام القانون والرفاه الاجتماعي سوى تكريس لحاكمية الطبقة البرجوازية ، بينما تكاتف الاستغلال بأشكاله الجديدة ، قد جعل من وجود الدولة القومية ضرورةً حتمية، أما الدولة القومية التي يمكن وصفها بالسقف التنظيمي الأعلى لدولة السلطة المركزية ، فهي شكل الحكم الأساسي الذي تعمل به الحداثة الرأسمالية ، في حين تُوارى وتُخفى الممارسات تحت اسم (ديمقراطية البرجوازية)، لتؤمّن شرعية احتكار السلطة لدى المجتمع ، فتكتسب الدولة القومية وجودها تأسيسا على إنكار الديمقراطية ، بل والجمهورية أيضا ، فالديمقراطية والجمهورية شكلان لحكم، مختلفان عن الدولة القومية بحكم ماهيتهما أو مضمونهما .

أما الحداثة الديمقراطية، فأنها لا تختار الكونفدرالية الديمقراطية كنموذج سياسي أساسي فحسب، بل انها تعبّر بذلك عن السقف السياسي.

من الصعب فهم الكونفدرالية الديمقراطية ، عند عدم الاستيعاب الكامل بأن الطبيعة الاجتماعية ليست نمطية ، أو بمعنى آخر أحادية ، فتاريخ المدنيّة الرسمية في القرون الأربعة الأخيرة عبارة عن تاريخ فرض التبعية على المجتمع المتعدد الأثنيات والثقافات ، والمتنوع بكياناته السياسية ، والمتميز بدفاعه الذاتي ، فتاريخ إخضاع المجتمع لنوع من أنواع الإبادات الثقافية عموما، والفيزيائية من حين لآخر ، كُرّس تحت اسم الأمة الواحدة النمطية ، بينما تعد الكونفدرالية الديمقراطية تاريخ الإصرار على الدفاع الذاتي والتعددية الأثنية والثقافية ، والكيانات السياسية المختلفة اتجاه ذاك التاريخ.

- السياسة الديمقراطية سبيل لتخطي أزمات الدولة المتجذرة:

يواجه النظام الديمقراطي معضلة واستحالة النجاح في حل قضاياه الشكلية أثناء تعزيز، وإثبات وجوده ضمن ظروف الحداثة الرأسمالية ، التي هو مرغم على إبراز نفسه فيها أكثر ، وبصورة تدريجية كحداثة مضادة ،فالسياسة الديمقراطية هي السبيل الأفضل لرّاهننا المزداد تعقيداً، وللمجتمع الأخلاقي والسياسي في التعبير عن ذاته، لأنها نمط إنشاء الكونفدرالية الديمقراطية ، وتأخذ ديمقراطيتها من هذا النمط ، فعندما تسعى الحداثة المضادة والتي تزداد مركزيتها طردياً ، إلى تأمين صيرورتها أو تحولها من خلال أجهزة السلطة والدولة المتغلغلة إلى أدق مسامات المجتمع الداخلية ، فهي بذلك تكون قد قضت أصلاً على الساحة السياسية ، ومقابل ذلك ، فعند قيام السياسة الديمقراطية بمنح كل شرائح وهويات المجتمع فرصة التعبير عن ذاتها ، والتحول إلى قوة سياسية ، إنما تكون بذلك قد شكلت المجتمع السياسي أيضا لتدخل السياسة أجندة الحياة الاجتماعية مجدداً، فمن المحال حل أزمة الدولة دون اللجوء إلى السياسة ، ذلك أن الأزمة نفسها تنبع من دحض المجتمع السياسي ، وعليه، فالسياسة الديمقراطية هي السبيل الوحيد لتخطّي أزمات الدولة المتجذرة في يومنا ، وإلا فالبحث عن دولة أكثر صرامة في مركزيتها لن يتجنب التعرض لانكسارات قاسية ، فكل المؤشرات تشير إلى أن الكونفدرالية الديمقراطية باتت خياراً مطروحاً بقوة، فالسبب الرئيسي والأول لانهيار الاشتراكية المشيّدة، هو التذرع بالدولة المركزية للقضاء سريعاً على الكونفدرالية التي تحتويها ، بعد أن كانت هذه الكونفدرالية رائجةً في مطلع تجربة روسيا الاتحادية .

وبالإضافة إلى ذلك، فإن تهميش وعجز حركات التحرر الوطني عن النجاح خلال فترة وجيزة، هو على صلة كثيبة بعدم تطويرها السياسة الديمقراطية والكونفدرالية، فضلاً عن ان ما يكمن في أساس فشل تجارب الحركات الثورية البارزة في القرنين

الأخيرين، هو اعتمادها الموقف الذي يرى الدولة القومية ثورية أكثر، واعتبار الكونفدرالية الديمقراطية شكلاً سياسياً رجعياً.

وأما الشخصيات والحركات التي اعتقدت بتحقيق التحولات الاجتماعية العظمى بطرق مختصرة من خلال التشبث بالدولة القومية، التي هي سلاح الحداثة الرأسمالية الجوهري، فقط أدركت بشكل متأخر جداً أنها أصابت نفسها بهذا السلاح.

فمثلما تتسم الكونفدرالية الديمقراطية بالقدرة على تجاوز السلبيات الناجمة عن منهجية، ونظام الدولة القومية، فهي أيضا أنسب وسيلة لتسييس المجتمع، إنها بسيطة وقابلة للتطبيق، إذ بمقدور كل مجموعة، وأثنية، وثقافة، وجماعة دينية، وحركة فكرية، ووحدة اقتصادية، بناء نفسها كوحدة سياسية شبه مستقلة للتعبير عن ذاتها.

ولهذا ينبغي تقييم البنية الفيدرالية ، أو شبه الاستقلال أو المصطلح المسمى بالكينونة الذاتية ضمن هذا الإطار والنطاق، فلكل كيان ذاتي فرصته في بناء كونفدرالية ، بدءاً من المستوى المحلي ، ووصولاً إلى المستوى العالمي ، والعنصر الأكثر أساسيةً لكل وحدة محلية ، هو الحق في النقاش في شؤونها بحرية ، كما تكون كل وحدة فيدرالية أو ذاتية فريدة في نوعها ، وذلك لأنها تفسح المجال أمام تطبيق الديمقراطية المباشرة المسماة ب (الديمقراطية التشاركية)، والسبب الذي يكمن وراء أخذها لقوتها التامة ، هو مدى قابليتها لتطبيق الديمقراطية المباشرة ، وهو السبب الذي يشكل برهانها ودليلها في التميز بدور أساسي ، فبقدر ما تشكل الدولة القومية إنكاراً للديمقراطية المباشرة ، تبني الكونفدرالية الديمقراطية شكل تكوين وتفعيل الديمقراطية .

ولأن الوحدات الفيدرالية تشكل الخلايا النواتية الأساسية للديمقراطية التشاركية المباشرة ، فهي تمثل إلى جانب ذلك عناصر مثلى لا نظير لها ،من حيث مرونتها في التحول إلى اتحادات كونفدرالية بحسب الظروف والحاجات ، فكل أنواع الاتحادات السياسية عبارة عن اتحادات ديمقراطية ، بشرط اعتمادها على الوحدات المرتكزة إلى الديمقراطية التشاركية المباشرة ، وبينما تسمى الفاعلية السياسية المطوّرة بدءاً من الوحدة المحلية ، ووصولاً إلى الكيان العالمي بالسياسة الديمقراطية ، فالنظام الديمقراطي الحقيقي يشكل صيغة معايشة مجموع هذه المراحل .

- <u>أهمية الوحدات الفيدرالية والذاتية في الكونفدرالية الديمقراطية</u>:

للوحدات الفيدرالية والذاتية أهمية كبيرة في الكونفدرالية الديمقراطية ، حيث تكون الحاجة على وحدات كونفدرالية في كل قرية أو حي في المدينة مهمة للغاية ، إذ يمكن أن تشكل كل قرية أو حي وحدة كونفدرالية بكل سهولة ، وأن تتواجد في قرية ما وحدات الديمقراطية المباشرة التي يتعين عليها الاتحاد على مستوى القرية ،بدءاً

من وحدتها ، أي فيدراليتها الأيكولوجية ، وصولاً إلى وحدات المرأة الحرة ، والدفاع الذاتي ، والشبيبة ، والتعليم ، والصحة ، والتعاون ، والوحدات الاقتصادية ويمكن تسمية الاتحاد الجديد لهذه الوحدات بالوحدة الكونفدرالية ، أو الاتحاد الكونفدرالي ، أي (اتحاد الوحدات الفيدرالية)، وإذا عُمّم هذا النظام على المستويات المحلية ،والوطنية، والإقليمية، والعالمية ،فسيكون من السهل فهم كون الكونفدرالية الديمقراطية نظاماً شاملاً ، إذ يمكن من خلال منهجية الكونفدرالية استيعاب مدى تكامل الأبعاد الثلاثية الرئيسية للحداثة الديمقراطية (بُعد المجتمع الأخلاقي والسياسي ، بُعد المجتمع الأيكولوجي الصناعي ، بُعد المجتمع الكونفدرالي الديمقراطي)،وإتمامها لبعضها بعضاً، وهكذا يكون قد تحقق واقع وتكامل المجتمع التاريخي للطبيعة الاجتماعية بأفضل أحواله ، نظراً لأن كل بُعد قادر على النقاش والتقييم والبت في شؤونه ، وعلى إعادة الهيكلة ، وممارسة أعماله فيما يتعلق بشؤونه الذاتية .

ويمكن تطبيق الدفاع الذاتي المجتمعي أيضاً على أكمل وجه في النظام الكونفدرالي الديمقراطي ، فهو يندرج في النظام الكونفدرالي كإحدى مؤسسات السياسة الديمقراطية ، وذلك لأنه عبارة عن تعبير مكثّف عن تلك السياسة ، في حين تكون الدولة القومية في أساسها نظاماً عسكرياً ، وجميع الدول القومية محصلة لمختلف الحروب الداخلية والخارجية المُخاضة بشتى الأشكال على المدى الطويل ، وبمنوال تعسفي للغاية ، إذ لا يمكن تصور دولة قومية واحدة بأنها ليست ثمرة الحروب ، هذا وتحيط الدولة القومية المجتمع بأكمله بدرع عسكري من الداخل والخارج ، ليس في مرحلة تأسيسها فقط ، بل وفي مراحل تمأسسها وانهيارها أيضاً وبنسبة أعلى ، وهكذا يتعسكر المجتمع بأكمله ، أما مؤسسات السلطة والدولة المسماة بالحكم المدني ، فهي أساساً ستار يغطي هذا الدرع العسكري ، بينما تذهب الأجهزة المسماة بالديمقراطية البرجوازية أبعد ذلك ، لتخفي هذه البنية والذهنية العسكرية بطلاء الديمقراطية ، متحملة بذلك وظيفة الفكرة أن ما يسري هو نظام اجتماعي ليبرالي ديمقراطي ، لهذا فلا يمكن الحديث عن أية ظاهرة من قبيل التسّيس السليم ، أو مزاولة السياسة الديمقراطية ، مالم يُحلّل هذا التناقض لحكم الحداثة ، هذه الظاهرة المسماة بالأمة العسكرية ، وهي ظاهرة تسري على جميع الدول القومية الُمنشأة على مدى القرون الأربعة الأخيرة ، وهذا هو الواقع المتخفي خلف كافة القضايا والأزمات والتفسخات الاجتماعية ، أما ممارسات السلطة الفاشية بشتى أنواعها (الفاشيات الانقلابّية ، وغير الانقلابّية ، العسكرية منها والمدنيّة) ، وفرضها والترويج لها مراراً على أنها الحل ، فهي ثمرة لطبيعة الدولة القومية ، وهي الحالة الأكثر خصوصية لتعبيرها الشكلي .

فالكونفدرالية الديمقراطية لا يمكنها كبح جماح نزعة الدولة القومية في ذاك النظام العسكري ، إلا بأداة الدفاع الذاتي ، فالمجتمعات المحرومة من الدفاع الذاتي تغدو

وجهاً لوجه أمام خطر خسران هوياتها وخاصياتها السياسية ودمقرطتها ، ولهذا السبب ، فإن بُعد الدفاع الذاتي ليس مجرد ظاهرة بسيطة من الدفاع العسكري بالنسبة للمجتمعات ، بل إنه متداخل مع ظاهرة حماية هوياتها ، أو تأمين تسيّسه ، أو مزاولة السياسة الديمقراطية ، إلا عندما يكون قادراً على الدفاع عن ذاته ،فعلى ضوء هذه الحقائق ،فالكونفدرالية الديمقراطية مُرغمة في الوقت نفسه على تعظيم ذاتها كنظام للدفاع الذاتي ، وفي عهد النفوذ العالمي للاحتكارات ، وفي ظل ظروف عسكرة المجتمع بأجمعه ، متجسداً في الدولة القومية ، لا يمكن للحداثة الديمقراطية أن ترد على الهيمنة ، إلا بنظامها الذاتي المتألف من التنظيمات والأجهزة الكونفدرالية المتأسسة على الدفاع الذاتي والسياسية الديمقراطية ، بحيث ينضوي المجتمع بأكمله تحت لوائها في جميع الظروف الزمانية ، فبقدر ما تتواجد الشبكات والأجهزة المهيمنة (التجارية ،المالية ، الصناعية ، السلطة ، الدولة القومية ، الاحتكار الإيديولوجي)،يتوجب على الحداثة الديمقراطية أيضا تطوير شباكتها وأجهزتها وأواصرها الكونفدرالية ، والدفاعية الذاتية ، والسياسية الديمقراطية بالمثل .

- <u>كيفية الاستمرار بالعلاقات والتناقضات القائمة بين الدولة القومية والطبيعة الاجتماعية:</u>

ارتكبت تيارات الاشتراكية المشيّدة ، وتيارات التحرر الوطني ، بسبب المقاربات السلطوية التي سادت فيها ، والتي نادت بسلطة البروليتاريا وبديكتاتوريتها ، بدل السلطة البرجوازية ، وبالسلطوية القومية بدل الإدارات الاستعمارية المتواطئة ، أكثر الأخطاء التاريخية مأساوية ، حيث منحت الرأسمالية فرصة لا تستحقها لأجل استدامة واستمرارية وجودها ، هذه التيارات وما شابهها يمكن وصفها بنوع من مفاهيم وممارسات هدم السلطة والدولة وإقامة الجديد منها مكانها ؛ والتي تعتبر القوى الأكثر مسؤولية عن غرق المجتمع في التحول العسكري ، وفقدانه ماهيته وبنيته السياسية ، وخسرانه في نضاله الديمقراطي ، فسيادة هذا النمط من التعاطي قرابة قرنين من الزمن قد منح الدولة القومية في الهيمنة الرأسمالية نصراً على طبق من ذهب ، حيث أن الأنارشيين (الأنارشية عبارة عن فلسفة سياسية وحركة تشكك في السلطة وتعارض ، بل ترفض حكم السلطات والأنظمة البيروقراطية) ، والحركات الفامينية (أي النشاطات النسوية التي تهتم بحرية المرأة وحقوقها)، والأيكولوجية (المعنية بعلم البيئة) الماوراء حداثوية وأصحاب الميول اليسارية ومنظمات المجتمع الأخرى ، اتخذوا وضعاً أكثر إيجابية في هذا الشأن ، وإن كان متأخراً .

فلا مفر من معايشة نظامي الحداثة الرأسمالية والحداثة الديمقراطية معاً لفترة طويلة ، حافلة بالسلام والصراع وفق الظروف والمبادئ المناسبة ، فليس صحيحاً الاستمرار بمرحلة الحياة المشتركة الطويلة ، اعتماداً على مقاربات السلم

الاستسلامي اللامبدئي ، أو المقاربات و الممارسات المتصارعة والمتحاربة في كل الشروط ، أما المقاربات الأنسب للمجتمع التاريخي في مسيرته نحو الحرية والمساواة والديمقراطية ، فهي حالات السلم المبدئي والمشروط بين نظام الدولة القومية ، ونظام الكونفدرالية الديمقراطية ، وفي حال الإخلال بتلك الظروف والمبادئ فمن الأفضل اتباع حروب الدفاع الذاتي إلى جانب فلسفة السياسة ،والمقاربات الاستراتيجية ، والتكتيكية التي تراعي إمكانية العيش المشترك .

- خصائص الكونفدرالية الديمقراطية:

تردّ الحداثة الديمقراطية على التنميط، وعلى مجتمع الّرعية والكتلة الحيوية الذي تسعى الدولة القومية العصرية إلى تطبيقه في مسارها، بأساليب تجعل المجتمع الديمقراطي التعددي المنفتح على البدائل والاحتمالات أمراً ظاهراً، وتطّور بديلها المنفتح على الكيانات السياسية المختلفة، والمنغلق، وببنيته الاقتصادية التي تلبي الاحتياجات المجتمعية الأولية، وتعتمد على التوفير الجمعي، فالكونفدرالية الديمقراطية هي البديل السياسي المقابل لدولة الحداثة الرأسمالية، حيث تتميز بالخصائص التالية:

١ – الكونفدرالية الديمقراطية منفتحة على الكيانات السياسية المختلفة ذات المستويات المتعددة ، ذلك أن الكيانات السياسية المختلفة عمودياً وأفقياً ، هي ضرورة اضطرارية انطلاقاً من البنية المعقدة للمجتمع ، هذا وتلمً شمل الكيانات السياسية المركزية والمحلية والإقليمية ضمن حالة توازن ، فبحكم رد كل واحد منها على ظروف ملموسة معينة ، تكون البنى السياسية التعددية أقرب إلى إيجاد سبل الحل الأسلم ، والأصح للمشاكل الاجتماعية ، وإن تعبير الهويات الثقافية والأثنية والوطنية عن نفسها بالكيانات السياسية ، هو من أكثر حقوقها طبيعية ، وهومن متطلبات المجتمع الأخلاقي والسياسي ، وهي منفتحة على أشكال التوافق المبدئي مع تقاليد الدولة ، سواء أكانت دولة قومية أو جمهورية أو ديمقراطيات برجوازية ، إذ تستطيع العيش معها تحت مظلة واحدة على أساس السلام المبدئي .

٢ – تستند الكونفدرالية الديمقراطية إلى المجتمع الأخلاقي والسياسي ، أما مساعي المجتمع المتضمنة مشاريع عينية ونمطية مرتكزة إلى هندسة المجتمع من قبيل المجتمع الرأسمالي ، الاشتراكي ، الإقطاعي ، الصناعي ، الاستهلاكي ، وغيرها فتعتبرها ضمن إطارات الاحتكارات الرأسمالية ، إذ لاوجود لمثل هذا النوع من المجتمعات مضموناً ، بل هي موجودة دعائياً فحسب ، فالمجتمعات أساساً هي سياسية وأخلاقية ، والاحتكارات الاقتصادية والسياسية ، والأيديولوجية (الفكرية) ، والعسكرية ، هي أجهزة تنخر طبيعة المجتمع الأساسية ، طمعاً في فائض القيمة ، وفي الجزيّة الاجتماعّية الثقيلة ، فلا قيمة لها بمفردها ، وحتّى الثورة لا تستطيع خلق مجتمع جديد ، ولايمكنها أن تؤدّي دوراً إيجابياً كعمليات يُلجأ إليها للبلوغ

بالنسيج الأخلاقي والسّياسي للمجتمع إلى وظيفته الأصليّة ، بعد أن كان معرّضا للضمور ، والتآكل ، وما تبقّى تحدّده الإرادة الحرّة للمجتمع الأخلاقي والسّياسي .

٣ – تعتمد الكونفدراليّة الدّيمقراطيّة على السّياسة الدّيمقراطيّة ، فمقابل مفهوم الدّولة القوميّة في الإدارة والحكم الصّارم المركزي البيروقراطي ذي المسار المستقيم ، تشكّل جميع المجموعات الاجتماعيّة والهويّات الثقافيّة الإدارة الذاتيّة للمجتمع من خلال الكيانات السّياسية المعبرة عنها ، ويتمّ تسيير الشؤون والأعمال على مختلف المستويات عن طريق إداريين قائمين على وظائفهم بالانتخاب ، لا بالتّعيين ، فالمّهم هو كفاءة إصدار قرارات المجالس المُتداولة بالنّقاش ، أمّا الإدارات المستقلة تماماً ، فغير دارجة ، أو مقبولة ، إذ تتحقق الإدارة الديّمقراطيّة ، ورقابة الأعمال الاجتماعيّة من خلال حزمة الهيئات المتعدّدة البنى ، والمتطلعة إلى الوحدة ضمن الاختلاف والمناسبة لبنية كلّ مجموعة ، وثقافة ، بدءاً من الهيئة التنسيقيّة المركزيّة العامة ، ووصولاً إلى الهيئات المحليّة .

٤ – ترتكز الكونفدراليّة الديمقراطيّة إلى الدّفاع الذاتي ، فوحدات الدفاع الذّاتي قوة أساسية ، ليس بوصفها احتكارا عسكريّاً ، بل بخضوعها لمراقبة الأجهزة الديمقراطية المشددة ، بما يلبي احتياجات المجتمع الأمنية الداخلية والخارجية ، حيث تتجسّد وظيفتها في تفعيل إرادة السياسة الديمقراطية للمجتمع الأخلاقي والسياسي ، باعتباره بنية القرار الحرّ المعتمد على المساواة ضمن الاختلاف ، وعلى شلّ تأثير تدخلات القوى العاملة على إفراغ هذه الإرادة أو عرقلتها ، أو القضاء عليها سواء خارجياً أو داخلياً ، وتخضع البنية القيادية للوحدات إلى الرقابة المزدوجة من قبل أجهزة السياسة الديمقراطية ، وأعضاء الوحدات على السواء ، ويمكن تغييرها بسهولة ، عندما تقتضي الحاجة من خلال الاقتراحات والمصادقات المتبادلة .

٥ – لا مكان في الكونفدرالية الديمقراطية للهيمنة عموماً ، وللهيمنة الأيديولوجيّة (الفكريّة) خصوصاً ، فمبدأ الهيمنة يسري في المدنيّات الكلاسيكية ، بينما لا يُنظر بعين التّسامح إلى القوى المهيمنة وأيديولوجياتها في الحضارات ، والحداثة الديمقراطية وعند تخطّي حدود التعبير المغاير والإدارة الديمقراطية ، يُشلّ تأثير ذلك من خلال الإدارة الذاتية وحرية التعبير، فالتفاهم المتبادل ، واحترام المقترحات المختلفة ، والالتزام بأسس القرار الديمقراطي ، شروط لا بدّ منها في الإدارة الجماعية لشؤون المجتمع ، ورغم تقاطع مفهوم الإدارة في المدنية الكلاسيكية والحداثة الرأسمالية ، مع مفهوم الإدارة في الدولة القومية بصدد هذا الموضوع ، إلا أنه ثمةّ فوارق وحالات شاذة كبرى بينهما وبين مفهوم الإدارة في الحضارة والحداثة الديمقراطيتين ، إذ يكمن نمط الإدارة البيروقراطية المزاجية ونمط الإدارة الديمقراطية الأخلاقية في أساس الفوارق ، وحالات الشذوذ والخلاف ، وهنا لا يمكن الحديث في الكونفدرالية الديمقراطية عن الهيمنة الأيديولوجية مطلقاً ،

فالتّعددية سارية على الآراء والأيديولوجيات المختلفة أيضاً ، ولا تحتاج الإدارة إلى التمويه الأيديولوجي لتعزيز ذاتها . وبناءً عليه، فمثلما أنها لا ترى داعياً للأيديولوجيات القومية والدينويّة، والعلمويّة الوضعية، والتعصبية الجنسوية، فهي ضد الهيمنة أيضاً، فلكل رأيّ وفكّر وعقيدة، الحقّ في التعبير عن ذاته بطلاقة وحرية، طالما لا يتخطّى بنية المجتمع الأخلاقية والسياسية، ولا يتطلّع إلى الهيمنة.

٦ – تقف الكونفدرالية الديمقراطية في صف الاتحاد الكونفدرالي الديمقراطي العالمي للمجتمعات الوطنية العالمية، مقابل الاتحادات التي على شاكلة هيئة الأمم المتحدة، والتي تضم الدول القومية الخاضعة لرقابة القوى المهيمنة بامتياز، وذلك لأن توحيد المجموعات الأوسع نطاقاً، كماً ونوعاً، تحت مظلة الكونفدرالية الديمقراطية العالمية حسب معايير السياسة الديمقراطية، هو شرطٌ اوليٌّ من أجل عالم أكثر أمناً، وسلاماً، وأيكولوجيةً، وعدالةً، وإنتاجيةً.

فالفوارق ونقاط التّضاد القائمة بين الحداثة الرأسمالية ، والحداثة الديمقراطية ، ليست مجرد إدّعاء مثالي وحسب ، وذلك لأنهما عالمان كبيران معاشان في الواقع الملموس ، هذان العالمان اللذان تحاربا أحياناً بلا هوادة كقطبين ديالكتيكيين متضادين ، واللذان لم تغب حالة السلام أيضاً بينهما بين الحين والآخر على مر التاريخ ، فهما في راهننا أيضا في حالة الصراع أحياناً ، وسلم أحياناً أخرى ، ضمن إطار التجاذب والتناقض بينهما ، فلا شك ، فإن النتيجة النهائية سيحددها من ينقذ من الأزمة البنيوية والممنهجة بتحقيق الانطلاقة السليمة والحسنة والجميلة فكرياً وسياسياً وأخلاقياً.

- أهمية الثورة المؤسساتية في الحداثة الديمقراطية:

إن الحداثة الديمقراطية مرغمة على إنجاز ثورتها الفكرية والعلمية ، بالتأسيس على تمثل الشعاعات والثورات الفكرية لعهد المدنيّة من جانب ، وعلى تمثل الجوانب الإيجابية للانطلاقات الفكرية المضادة للحداثة من الجانب الآخر ، بحيث يكون الطابع المؤسساتي هو أحد شروط هذه الثورة ، فلأجل نجاح الثورة الفكرية عالمياً، فهي بحاجة لمركز مؤسساتي عالمي جديد ، فيكون بالمقدور – وقتئذ - إنشاء كونفدرالية الثقافات والأكاديميات العالمية لتلبية هذه الحاجة ، ولن تكون هذه الكونفدرالية التي ستُنشأ في بقعة حرة تابعة لأية دولة قومية أو قوة سلطة ، ولأنها ستتشكل على أساس مناهضة احتكارات رأس المال ، وأساسها هو استقلالها ،أو شبه استقلالها ، وسيكون باستطاعة جميع الثقافات المحلية ، والأكاديميات الإقليمية الوطنية الانخراط فيها ، وذلك اذا تمّ تكييف منهاجها وتنظيمها وممارستها بناءً على الطوعية ، وسيكون بإمكان الكونفدرالية التّوجّه نحو مؤسسات مكلّفة بالمهام على الأصعدة المحلية والمناطقية ، والقومية ، والقارية ، وسيكون بإمكان الأكاديميات السياسية والثقافية والديمقراطية أن تكون مؤسسات مناسبة لهذه المناسبة ، لأن

بمقدورها تقديم الدعم الفكري و العلمي اللازم لتلبية احتياجات إعادة بناء وحدات المجتمع الأخلاقي والسياسي ، فبناؤها كانطلاقات أصيلة أنسب من اتخاذها المؤسسات الاحتكارية الرسمية الخاصة قدوة لها ، لأن تقليد مؤسسات الحداثة قد يؤدي بها الى الفشل ، وبإمكانها أن تنص على كونها ديمقراطية وشبه مستقلة ، وأن تشكل منهاجها وتنشأ كوادرها بنفسها ، وأن تعتمد التعليم والتّعلم الطوعيين ومن حيث البداية ، بالإمكان أن تتبدل مواقع الطلبة والمعلمين فيما بينهم مراراً، وأن ينخرط فيها كل من يتّصف بالعزم والطموح ، بدءاً من الراعي على ذرا الجبال انتهاءً بالمحترف المتمرس ، فمن الملائم تشكيل الأكاديميات التي يغلب عليها الطابع النسائي ، ولكي لا تبقى هذه الأكاديميات مقتصرة على الجانب النظري فقط ، فإن المشاركة العملية المتعددة الجوانب إحدى الماهيات المأمولة وتُؤسس الأكاديميات وتُفعّل من حيث الزمان والمكان حسبما تقتضيه الاحتياجات العملية ، إنها مؤسسات شفافة وطوعية ويمكن اختيار الأماكن بدءاً من أعالي الجبال إلى الضواحي البعيدة ، بحيث لا يتم البحث عن الأبنية التي تثبت عظمة السلطة، أما زمان التعليم، فيتحدد حسب وضع المشاركين فيه وفق تدفق الطلبة ، ولا داع للتوقيت الزماني الصارم كما في المؤسسات الرسمية ، إلى جانب أنه لا يمكن التفكير باقتصارها كلياً للشكل والقواعد ، حيث لابد من وجود القواعد الأخلاقية والجمالية بكل تأكيد.

فالمشاركة الفكرية والعلمية شرط في نشاطات إعادة هيكلة وحدات الحداثة الديمقراطية، ومن الواضح استحالة تحقيق هذا الشرط عبر رأس المال الفكري الموجود، ولا يمكن إلا للكادر والعلم النابع من الأكاديميات الجديدة تلبية هذه الحاجة، فإنشاء الحداثة الديمقراطية لذاتها بالتداخل مع ثورة تنويرية جذرية يأتي في صدارة العبر التي يجب تعلّمها من الماضي.

- المبادئ العامة للمهام السياسية لقوى الحداثة الديمقراطية:

لغة الحداثة الديمقراطية لغة سياسية ، وماهية المجتمع الأخلاقي والسياسي للعلوم الأساسية تذكر بالسياسة لا السلطة ، والواقع الذي يحييه المجتمع الأخلاقي والسياسي في راهننا ، أي قضيته الأولى بشأن الحرية والمساواة والديمقراطية ، هي قضية وجودية ، لكن وجوده محاط بالخطر، فهجمات الحداثة تأتيه من اتجاهات متعددة ، تقتضي منه صون وجوده قبل أي شي ، وجواب الحداثة الديمقراطية إزاء تلك الهجمات هو الدفاع الذاتي الذي يعني المقاومة ، حيث تصعب ممارسة السياسة دون الدفاع عن المجتمع ، وذلك لأن السياسة الديمقراطية تُطوّر المجتمع الأخلاقي والسياسي ، والدفاع الذاتي يحميه ضد هجمات السلطة التي تستهدف وجوده ، وحريته ، وبنيته المرتكزة إلى المساواة والديمقراطية ،وشكل الحياة السياسية للقوى المضادة للمدنية ، والتي تشكل الاتجاه الأساسي في التاريخ ، هو شكل كونفدرالي ، ولن تقبل كل المكونات الاجتماعية الارتباط ببعضها بعضاً بروابط رخوة ، إلا

بشرط إبداء الاحترام لاستقلالها الذاتي ، بل لن ترضى بوجود قوى المدنية السلطوية والدولتية ، إلا بهذا الشرط ، والظروف التي يغيب فيها الرضا هي الظروف التي تُعاش فيها حالة الحرب الدائمة بينما يتحقق السلام بوجود الرضا ، ويتجسد مبدأ الإدارة المجتمعية المقابلة لظاهرة السلطة ، ولبنية الدولة القومية ، في السياسة والكونفدرالية الديمقراطية ، فبينما تُمارس السياسة كسياسة ديمقراطية ، فإن كل الوحدات الاجتماعية تساهم في المرحلة الكونفدرالية كقوة كونفدرالية ، هذا النظام عالم سياسي جديد ، فبينما تحكم المدنيّة ، والحداثة بالأوامر ، فالحضارة والحداثة الديمقراطيتان تمارسان إدارتهما بمزاولة السياسة الحقة بالنقاش والوفاق ، وبينما تحرص الرأسمالية للحفاظ على سلطتها ضمن ظروف الأزمة الكونية بإعادة هيكلة الدولة القومية ، تحرص قوى الحداثة الديمقراطية على تطوير النظام الكونفدرالي الديمقراطي الهادف إلى صون ، وتطوير المجتمع الأخلاقي والسياسي .

فالكونفدرالية الديمقراطية هي شكل سياسي أساسي للحداثة الديمقراطية ، وتعبر عن دور حياتي في نشاطات إعادة هيكلتها ، ونظراً لأنها تعد الخيار السياسي الرئيسي للحداثة الديمقراطية ضد الدولة القومية ، فهي تعتبر وسيلة السياسة الديمقراطية الأنسب لصياغة الحلول للقضايا العالقة ، وهي تعرض خيار الأمة الديمقراطية ، كوسيلة حل أساسية للقضايا الأثنية والدينية والمدينية والإقليمية والقومية ، الناجمة عن نموذج المجتمع الفاشي النمطي ذي اللون الواحد ، والمتكشف عن تراصّ وتناغم كلي ، والمُسيّر بعد الحداثة عن طريق الدولة القومية ، فلكل أثنية ورؤية دينية ، وواقع مدينيّ أو محلي او إقليمي أو قومي ، الحق في ارساء مكانه ضمن الأمة الديمقراطية بهويته الذاتية ، وبنيته الفيدرالية والديمقراطية ، وتُعد (الكونفدرالية العالمية للأمم الديمقراطية) بديلاً للاتحاد العالمي للأمم الديمقراطية مقابل هيئة الأمم المتحدة ، فباستطاعة الأجزاء القارية ، والمناطق الثقافية الكبرى تشكيل كونفدراليات الأمم الديمقراطية العائدة لها على المستوى الأدنى .

- أسباب وجوب إدخال براديغما الحضارة الديمقراطية الأجندة:

١- استحالة ديمومة واستمرارية المجتمع بلا زراعة، أو قرية.

٢-المدينة ممكنة بلا بؤر احتكارات رأس المال والسلطة، وخلاصها الحقيقي من تلك البُؤر يأتي بإمكان وصولها الى حالة مجتمع المدينة السياسية، وبالإدارة الديمقراطية.

٣-لايمكن إنهاء الأزمات الاقتصادية، أو حلحلة القضايا العالقة، مالم يتم تحجيم وإزالة راس المال والسلطة المتأسسة على الاقتصاد، وتلك الأزمات لن تنتهي، مالم يتم بناء المجتمع الأخلاقي والسياسي الذي يشكل الحالة الطبيعية للمجتمع في حال غياب احتكار رأس المال والسلطة.

٤-تحدد المهمة الأولية، والأساسية للسياسة الديمقراطية في تمكين المجتمع الأخلاقي والسياسي من التحلي بوظائفه على خلفية حرة، والمجتمعات القادرة على التحلي بمثل هذه الفاعلية، تكون منفتحة وشفافة وديمقراطية، وبقدر ما يتطور المجتمع الديمقراطي، سيكون بإمكان المجتمع الأخلاقي والسياسي أن يكون فعالاً، وفن السياسة الديمقراطية مسؤول عن جعل هذا النوع من المجتمعات فعالاً على الدوام.

٥-كل الممالك والإمبراطوريات والجمهوريات، ودول المدينة، والدول القومية المشيّدة عبر التاريخ باسم المدنيّة، تدل مضموناً على أشكال رأس المال المتحولة إلى سلطة ودولة، في حين لا يمكن أن تصبح مثل هذه الاحتكارات هدفاً للمجتمع الأخلاقي والسياسي، إذ لا يمكنه العيش إلا بشكل مستقل عنها، أو بحالة وفاق مدعوم بسلام مشروط، وفي هذه الحال، فباستطاعة الحضارة الديمقراطية تأمين الوفاق مع مدنيات السلطة الرسمية في ظل أشكال مختلفة.

٦-نظراً لأن المجتمع غير مرغم على الاعتماد الدائم على الحروب الاستعمارية الاحتكارية ، فينبغي عليه تطوير حضارته الديمقراطية بمختلف الأشكال ، ويجب إدراج كل الأنظمة العائلية والعشائرية والقبلية وكونفدرالياتها ، وجميع ديمقراطيات المدن ، والكونفدراليات الديمقراطية ، والأديرة والمدارس والكليات والكومونات والأحزاب المنادية بالمساواة والمجتمعات المدنيّة ،والطرائق الدينية والمذاهب ، والجماعات الدينية والفلسفية غير المتحولة إلى سلطة ، والتعاونيات النسائية والمجالس والمجموعات التكافلية غير المدوّنة والتي لا حصر لها ، وغيرها من المجموعات الاجتماعية العملاقة في لائحة الحضارة الديمقراطية .

٧-بقيت أيديولوجية الحضارة الديمقراطية واهنة ضعيفة، ومفتقرة دوماً إلى النظام، بسبب قيام مدنيات السلطة الرسمية بممارسة الهيمنة الأيديولوجية مع احتكارات رأس المال والسلاح بشكل متداخل ومستدام، ولهذا، فلا بد من البلوغ بالحضارة الديمقراطية إلى تعبير ممنهج عن المجتمع التاريخي.

٨-تتميز الحضارة الديمقراطية بنظام يقابل نظام مدنيّة الدولة القومية ، كتعبير عن مجمل الاحتكار الأيديولوجي والإداري والعسكري والاقتصادي ، وعن احتكار السلطة في النظام الرأسمالي خلال القرون الأربعة الأخيرة ،حيث ترتكز الحضارة الديمقراطية على الحركات الممتدة على آفاق شاسعة من قبيل : ديمقراطية المدينة (في إيطاليا) ، كونفدرالياتها (في ألمانيا) ، تمردات القرويين وكوموناتهم ، تمردات العمال وكوموناتهم (كومونة باريس) ، تجارب الاشتراكية المشيّدة (في ثلث العالم) حركات التحرر الوطني ، الكثير من الأحزاب الديمقراطية ، حركة المجتمع المدني ، الحركات الأيكولوجية والفامينية الظاهرة مؤخرا ، جميع حركات الشبيبة الديمقراطية ، المهرجانات الفنية ، ووصولاً إلى الحركات الدينية الجديدة التي لا تهدف إلى السلطة .

٩-لاتزال الدولة القومية تتميز بنظام هو الأقوى على الأصعدة القومية والإقليمية والكونية ، بالرغم من معاناة منهجيتها في راهننا من القضايا الثقيلة ، وزيادة تصدعاتها مع مرور الوقت ، ويقابل الدول القومية نقص جدي يسود نظام الحضارة الديمقراطية ، والذي يتجسد في مختلف اتحادات الكادحين ، والشعوب غير المتحولة إلى دولة وسلطة ، وهذا النقص ذو أساس أيديولوجي ، وبنيوي ، ولأجل تلافيه ، لابد من تطوير الكونفدرالية الديمقراطية العالمية ، والكونفدراليات الديمقراطية القومية إقليمياً ومحلياً ، وإنشاء أحزابها ، وأجهزة مجتمعها المدني .

- الكونفدرالية الديمقراطية هي الحل الأمثل للأزمة البنيوية التي تسببتها الحداثة الرأسمالية في كردستان:

بما أن الكونفدرالية الديمقراطية ستتطور كمركز جذب في المنطقة، حيث ستتخذ من الكومونات الأيكولوجية والاقتصادية أساساً، فهي ستكون بمثابة الجواب التاريخي الأمثل في وجه الأزمة البنيوية، ووضع الفوضى، وأجواء الصراع والحرب التي أدت اليها فرسان المحشر الثلاثة للحداثة الرأسمالية أي (نزعة الربح الرأسمالي، الصناعوية، الدولة القومية).

فجيوثقافة ، وجيوسياسة كردستان (لأنها جغرافيا تتوسط العرب والأتراك والفرس ، ولأنها نقطة تقاطع كافة الثقافات)تكاد تحول مثل هذا النوع من الكلياتية السياسية ضرورة حتمية ، وقد دارت المساعي دوماً للإبقاء على كردستان كبلد عقيم ، وجعلها وسيلة للرقابة الإقليمية ، رغم أن جغرافيا كردستان ظلت بمثابة الوطن الأم للعديد من الشعوب الأخرى ،وعلى رأسها الأرمن والسريان ، ولو أنهم أقلية ، كما استقر فيها عدد جمٌّ من امتدادات المجتمعات الأخرى ، مثلما هي حال العرب والفرس والأتراك ، حيث يحيا الكرد تعددية على الصعيد الديني والمذهبي ، ولا تزال آثار الثقافات العشائرية والقبلية وطيدة في المجتمع الكردي ، بينما ثقافة المدينة غير متقدمة كثيراً ،فكل هذه الخصائص تتيح فرصة عظيمة للكيانات السياسية الديمقراطية في جغرافيا كردستان ، فهي نموذجية لتأسيس الاتحادات الكومونالية التي هي ضرورة اضطرارية في ميدان الزارعة – الماء –الطاقة ، هذا وظروف نماء المجتمع الأخلاقي والسياسي مساعدة إلى أبعد حد ، علاوة على أنها الجغرافيا التي شهدت ثقافة الإلهة – الأم وبأقوى أشكالها ، فهي مهد ثقافة الإلهة – الأم القادرة على الانتشار في كافة أرجاء الشرق الأوسط والعالم أجمع ، فالمرأة تتسم بطاقتها الكامنة التي تمكنها من تقديم أكثر أمثلة الحياة جرأة ، ومقاومة وكرامة وعزة .

وبناءً على ما سبق ، فإن جغرافيا كردستان تعرض الظروف الملائمة لصيرورة الأمة الديمقراطية ، والمجتمع الأيكولوجي – الاقتصادي في ظل براديغما الحداثة الديمقراطية ، فمن هنا ، يتميز مشروع كونفدرالية كردستان الديمقراطية ، بفرصة

التطبيق منذ الآن ، وتطوير كردستان ككونفدرالية ديمقراطية مؤلّفة من الكومونات الاقتصادية ، والأيكولوجية عبر الكيانات السياسية الديمقراطية العاملة أساساً بجميع خصائصها ، يتميز بأهمية تاريخية ، وبناء الأمة الديمقراطية المرتكزة إلى الهويات الوطنية المتعددة ، هو حل مثالي تجاه عقم الدولة القومية ، وقد يكون نموذج حل لأجل كافة القضايا الوطنية ، وقضايا الأقلية في الشرق الأوسط ، أما جذب أمم الجوار إلى هذا النموذج ، فسيغير مصير الشرق الأوسط ، وسيعزز من فرصة الحداثة الديمقراطية في تكوين البديل .

ف (الكونفدرالية الديمقراطية الكردستانية) هي البديل لدعاء (جمهورية كردستان المستقلة الموحّدة) الذي يُسلّم به الكرد بإيمان لا يتزعزع ، وذلك لأنها لا تمس الحدود السياسية القائمة ، بل وبنقيض ذلك ، فهي تجعل من هذه الحدود حجة لبناء (الوحدة الوطنية الديمقراطية في الشرق الأوسط) ، حيث سيكون بمقدور العديد من المجموعات الشعبية والثقافية تنظيم نفسها ضمن هذا النموذج على شكل اتحادات فيدرالية ، وبإمكان شتى المجموعات المفعمة بالمساواة والحرية والديمقراطية أن تحيا معاً على مختلف الأصعدة الأثنية ، والدينية ،والمذهبية ، والجنسية في أجواء السلم المستتب داخل نفس المنطقة ، او نفس المدينة ، وكلما قامت (الكونفدرالية الديمقراطية الكردستانية) بتطوير نموذج الأمة الديمقراطية الخاص بها ، فسيغدو بوسع كل جزء التوجه بسهولة نحو بناء اتحادات مشابهة مع مجتمعات الجوار التي يشاطرها العيش ، وإذا ما تصورنا أن كيانات مشابهة قد طُوّرت في كل من تركيا وإيران ، والعراق ، وسوريا ، فمن الواضح أن (الكونفدرالية الديمقراطية الكردستانية) ستصبح نواة (الوحدة الوطنية الديمقراطية في الشرق الأوسط) ، وهناك أيضاً إمكانية لإنجاز الظاهرتين بمنوال متداخل ، والتكامل الاجتماعي والتاريخي للشرق الأوسط يستلزم ذلك من الأساس ومقابل ذلك ، فالحظ لن يحالف كثيراً (مشروع الشرق الأوسط الكبير) الذي سعت أمريكا إلى طرحه ، فهذا المشروع يرتكز بالأصل إلى الدول القومية ، والعديد من المشاريع المماثلة قد زجّت الشرق الأوسط في مزيد من التعقيد ، والأوضاع التي نمّ عنها آخر مشروع ، لم تكُ مختلفة عن ذلك ، حيث لم يستطع أي مشروع إنقاذ الشرق الأوسط من أزماته وقضاياه العالقة ، أو تجنيبه الحروب والاشتباكات الدموية ، مالم يتخطّ منطق الدولة القومية ، ونظراً لإصابة (الجامعة العربية) و (ومنظمة المؤتمر الإسلامي) بالعُطب ، حصيلة منطق الدولة القومية عينه ، فإنهما لم تتمكنا من صياغة الحل لأية قضية كانت ، ولا يمكن أن تتوفر لديهما فرصة الحل ، مالم تتجاوزا الذهنية الحالية ، وبُناها القائمة ، أما حروب بسط النفوذ التي تشنّها إيران وتركيا عن طريق حزب الله ، والقاعدة ضد أمريكا ، وكذلك ضد إسرائيل بوصفها قوة مهيمنة محلية ، فلن تصل في دورها أبعد من إيصال القضايا إلى نفق مسدود ، فوضع الشرق الأوسط قد ازداد تفاقماً تحت اسم (نحن نحل المشكلة ، ونزاول دبلوماسية صفر

مشكلة) ، هو وضع بنيوي ، ويتأتّى من الدولة القومية ، بيد أن ذهنية الأمة الديمقراطية ، وكيان شبه الاستقلال الديمقراطي اللذين تتميز بهما الحداثة الديمقراطية ، يشكلان النموذج أو البراديغما الجديد المفعمة بالمساواة والحرية والديمقراطية ، والأنسب للخلاص من وضع الفوضى ، وذلك لأنه نموذج يدل كل فرد ومجتمع على الدرب المؤدّية إلى استتباب الأمن والسلم .

- مقترحات البرنامج السياسي الديمقراطي:

١-وجوب بناء التنظيم السقفي للكلياتية الثقافية باسم كونفدرالية الأمم الديمقراطية في الشرق الأوسط ، إذ لا يمكن إسناد إنشاء الأمم الديمقراطية إلى حدود الدولة القومية الحالية ، فكونفدرالية الأمم الديمقراطية المعتمدة على هويات الأمة المرنة ، ومنفتحة الأطراف ، لا تقتصر على كونها ملائمة للوقائع التاريخية والاجتماعية فحسب ، وتشكل في الوقت ذاته تعبيرها المثالي أيضاً ، حيث ينبغي النظر إلى الكونفدرالية على أنها مكون الكومونات الديمقراطية ، وليس كاتحاد دول ، إلى جانب النظر إلى الكومونات الديمقراطية على أنها إدارة الوحدات والمكونات الوطنية الاجتماعية المنضوية داخلها ، وتتحلى تشكيلاتها بامتيازات التنفيذ الأفضل للمبادئ الديمقراطية ، حيث لا تشاد أمم الكونفدرالية بقوة السلطة والدولة ، بل تشاد بالممارسات والمبادئ الديمقراطية ، فإنشاء الأمة المرتكز إلى الديمقراطية ، يغطي مصالح الأمة جمعاء ، وتعبر حقيقة الأمة الديمقراطية عن أثمن أشكال المجتمع المستقبلي المفعم بالسلام والعدالة والحرية ، وتكون الكونفدرالية الديمقراطية منفتحة على الاتحادات الكونفدرالية الأكبر والأصغر منها على السواء ، وهي تشجع على الكونفدرالية الديمقراطية على الصعيدين القاري والعالمي ، كما لا تقتصر على الإعلان عن إمكانية وجود عالم آخر فحسب ، بل وتصرح بأنها بذاتها العالم الأكثر واقعية ، وعدلاً ، وحرية .

٢-تتخذ الكونفدرالية الديمقراطية المجتمع الاقتصادي والأيكولوجي أساساً، وأن يكون اقتصادياً، فهذا يشير إلى اعترافه بالسوق ورفضه للاحتكارية، فالسوق الاجتماعية ممكنة، في حين لا تخدم السوق الخاضعة لحاكمية الاحتكارات المجتمع، بل تخدم الاستغلال فقط، والكينونة الأيكولوجية تدل على التبعية المتبادلة بين الحياة الاقتصادية والبيئة، وذلك لأن الاقتصاد غير البيئوي لا يمكنه أن يكون مجتمعياً، بينما النشاط المنساق وراء التكديس والربح الدائمين، يعد مضاداً للاقتصاد والبيئة والأيكولوجيا على السواء.

والكومونات هي وحدات القياس الأساسية في الاقتصاد، فشكل ملكية وسائل الإنتاج المقسمة حتى مستوى العائلات، هو غير اقتصادي، والملكية الاحتكارية للأراضي، ولوسائل الإنتاج لا تعتبر اقتصادية، والحل الأمثل هو الملكية الكومونالية، أو الجماعية للأرض ولوسائل الإنتاج، وتعد المرأة والاقتصاد عنصرين مرتبطين

ببعضهما البعض، ارتباط الظفر باللحم، ولأن المرأة تنتج الحاجات الاقتصادية الأساسية، فإنها لا تؤدي إلى ظهور الأزمات، ولا إلى تلوث البيئة ولا إلى تهديد المناخ.

٣-علاقة الكونفدرالية الديمقراطية مع الدول القومية ليست صراعاً ضدها حتى آخر رمق ، ولا انصهاراً في بوتقتها ، بل هي علاقة مبدئية تستند إلى اعتراف الذاتين الفاعلتين بشرعية ووجود بعضهما بعضاً ، وتتخذ الحياة المشتركة ضمن أجواء سلمية أساساً لها ، ومهما أطاحت الدولة بالثورة ، وأسست ثورة أخرى مكانها ، فلن يؤدي ذلك إلى تغير ملحوظ في مجال تقديم خدمات للحرية والعدالة ، فالتطورات التي ستحصل تأسيساً على الكونفدرالية الديمقراطية ، والتي تعتبر الدعامة السياسية للحداثة الديمقراطية ، تمتلك المهارة التي تخوّلها لتأمين العدالة والحرية على المدى القصير والمتوسط والطويل ، حيث لا تكتفي الكونفدراليات الديمقراطية بالتنظيم داخل دولة واحدة فقط ، إنما بإمكانها تنظيم ذاتها قدر ما تشاء فيما وراء الحدود ، وتشكيل اتحادات كونفدرالية عليا ، وامتلاك دبلوماسيات عائدة لها أيضاً في كل الأوقات .

٤-تمتلك الكونفدرالية الديمقراطية إمكانية حل لوقف العديد من الحروب، والاشتباكات والتوترات التي لاتزال قائمة في الشرق الأوسط، والنابعة من أشكال الظلم التاريخي الاجتماعي، ودرب الكونفدرالية الديمقراطية في الحل هو درب السلام، والعدالة، والحرية، مقابل عراقيل الحداثة الرأسمالية والدولة القومية، اللتين تعتبران المسؤول الأساسي عن الحروب والصدامات.

الخاتمة:

بناءً على ما سبق ، نجد أن الكونفدرالية الديمقراطية هي الجواب الأسلم لكل الأزمات ، والصراعات ، والحروب التي تسببتها الحداثة الرأسمالية بيد الدولة القومية ، ولهذا فلا بد من صياغة الحلول الديمقراطية غير العاملة أساساً بمبادئ وممارسات الدولة القومية في الأجندة بأقصى سرعة ، ففتح المعابر الحدودية على سبيل المثال غير كاف لحل القضية الأرمنية ، بل على الأرمن التحلي بأشكال الاستقرار الكومونالي الديمقراطي ، ويجب تيسير الأمور في سبيل ذلك ، هذا ويجب اتخاذ المبادئ والممارسات نفسها من أجل الآشوريين ، الروم ، الأتراك ، الكرد ، العرب ، المجموعات المسيحية الأخرى ، اليهود ، العلويين ، فكلما دام الإصرار على المواقف الدولتية القومية ، فلن يكون هناك مهرب من استمرار الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني ، والصراع بين الكرد والشيعة والسنة في العراق ، وكذلك الحروب الساخنة في كشمير ، باكستان –أفغانستان ، بلوجستان ، كردستان ، لبنان ، وما شهده البرابرة من حروب ، وكذلك في السودان في إفريقيا الشمالية ، وفي العديد من المناطق الأخرى ، ولهذا فهناك حاجة ماسة للبنى الكونفدرالية

الديمقراطية ، وأي حل ديمقراطي سيُوطّد في أي مكان من أماكن الصراع المحتدم في المنطقة ، فسوف يستطيع تعميم تأثيره تسلسلياً على كافة المناطق التي تشكل قضية إشكالية ، ولهذا السبب ، فمستقبل الشرق الأوسط يكمن في الكونفدرالية الديمقراطية .

الفهرس:

١ – المقدمة

٢-ماالمقصود بالكونفدرالية الديمقراطية؟

٣- الحداثة الرأسمالية والحداثة الديمقراطية

٤- السياسة الديمقراطية سبيل لتخطّي أزمات الدولة المتجذّرة

٥- أهمية الوحدات الفيدرالية والذاتية في الكونفدرالية الديمقراطية

٦- كيفية الاستمرار بالعلاقات والتناقضات القائمة بين الدولة القومية والطبيعة الاجتماعية

٧- خصائص الكونفدرالية الديمقراطية

٨- أهمية الثورة المؤسساتية في الحداثة الديمقراطية

٩-المبادئ العامة للمهام السياسية لقوى الديمقراطية

١٠- أسباب وجوب إدخال براديغما الحضارة الديمقراطية الأجندة

١١- الكونفدرالية الديمقراطية هي الحل الأمثل للأزمة البنيوية التي تسببتها الحداثة الرأسمالية في كردستان

١٢- مقترحات البرنامج السياسي الديمقراطي

١٣- الخاتمة